إقرار قانوني تفعيل الصلاحيات الرقابية للمحاسبة وإصدار الميزانيات الملحقة والمستقلة

الحكومة تتعهد بتقديم تقريرها بشأن المخـ

■ الصانع: الحكومة حريصة على التعاون مع المجلس وتنفيذ ملاحظات ديوان المحاسبة

لاري مترئسا جانبا من الجلسة

■ الخرينج : للأسف جميع الوزارات تهمل ملاحظات المحاسبة وتتمادى في المخالفات المالية

وزير الدفاع في حديث مع الوزير العمير بمشاركة عاشور وخليل الصالح

■ عبد الصمد: أرسلنا 54 كتاباً موجهاً للمؤسسات الحكومية لحل أبرز المخالفات ولكن لم يتم التعاون

■ الزلزلة: الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تجلس مع الديوان للمناقشة في المخالفات ومن ثم تتكرر

عيسى الكندري

الداو وارباح مؤسسة الموانئ وشركة بشارة ومخالفاتها وجامعة الشدادية واعمال مؤسسة التامينات الاجتماعية وجميع الدراسات ارفق بها توصيات ،ونتمني ان يكون هناك تفاعل مع هذه التوصيات.

ونتمني تفعيل تقارير ديوان المحاسبة وتعديل قانون الخدمة المدنية حتي يستطيع الديوان تفعيل الباب الرابع والقيام بدوره.

بدء مناقشات النواب حاليا.

يوسف الزلزلة:المشكلة ان المؤسسات الحكومية عندما يتقدم ديوان الحاسبة بمخالفاته لا يكون هناك اداء لمتابعة هذه المخالفات ..الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تجلس مع الديوان للمناقشة في المخالفات وبالتالي تتكرر بصورة مستمرة ..هل يعقل ان مبلغ مليارا و800 مليون دينار وهو مبلغ ضخم لم تحصله الحكومة حتي الوقت الحالي بسبب عدم الاستقرار السياسي وخلافه ؟..لذلك لابد من ادارات في المؤسسات والجهات الحكومية تختص بمتابعة مخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة ..وزير البلدية هو الوحيد الذي امتدح من قبل الاعضاء في ديوان المحاسبة لكن هل هذا يعني ان سائر الوزراء غير متعاونين مع ديوان المحاسبة ؟..البلدية خسرت ملايين بسبب ان محاميها لم يقدموا شيئا معقولا في القضايا وزير البلدية وادارته القانونية بجيشها العرمرم لم يستطيعوا مواجهة المحكمة ما خسر البلدية الاموال الطائلة.

وزير البلدية :لقد اسعدتني اشادة ديوان المحاسبة بتعاوني معهم وهذا من واجبي لانه الذراع الرقابي لنا جميعا ..فقد قمت بتشكيل لجنة تحقيق من ٣ مستشارين في الفتوي والتشريع عن خسارة ١٤ مليون لصالح البلدية واثبتت اللجنة ادانة اشخاص مسؤولين عن هذا الامر من الادارة القانونية وجاري تحويلهم الي القضاء.

وزير المالية :الحكومة تتقدم لمجلسكم الموقر بالشكر علي هذه الخطوة التي تعكس حرص مجلسكم علي الدور الرقابي ولترجمه التعاون مع المجلس في حفظ وصيانة المال العام ومحاسبة المقصرين ،فالحكومة ستقدم تقريرا عن جميع الملاحظات والمخالفات في جلسة المجلس في ١٠ مارس حتي نضع النقاط علي الحروف ،وتم تكليف جهاز متابعة اداء مجلس الوزراء بمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة وبدا بالفعل.

عادل الخرافي :هل مشاريع الديوان الاميري مرافية؟.. اريد جوابا صريحا وواضحا.. هناك استجوابات كثيرة قدمت وقدم خلالها توصيات هل معني ذلك ان هذه المخالفات التي استجوب علي اثرها الوزير راحت ؟..برميل النفط ياخذ الكهرباء مدعوما وهذا غير صحيح لذلك اتمني من ديوان المحاسبة ان يخرج التكلفة صحيحة واري ان هناك ملاحظة كبيرة في تكلفة برميل النفط.

عبد الحميد دشتي :تقارير ديوان المحاسبة تبين ان هناك ظاهرة متكررة من قبل الحكومة بعدم الالتزام بالتقارير.

وواضح ان ديوان المحاسبة طالته يد الحكومة التي طالتها بعض سراق المال العام ..هناك من يهيمن من سراق المال العام علي الوزراء الحاليين الذين بدورهم الوزراء يهيمنون علي الديوان ..لا يعقل ان تكون تقارير ديوان المحاسبة تناشد وتطلب وتتمني ..احدث اكبر السرقات التي قام بها عادل الرومي قصر فيها ديوان المحاسبة ..علي ديوان المحاسبة ان ياخذ بتقرير محطة الزور ، وهذه شكوي للنيابة العامة عن السرقة المليارية لاربعين سنة قادمة ،واستبعدنا ديوان المحاسبة من هذه الشكوي لاننا نعلم بان ديوان المحاسبة قليل الحيلة ..اطلبوا من الصلاحيات ما شئتم حتي تلاحقوا المخالفين.. وملیار و٨٤٠ مليون من الغرامات ، الجهاز الحكومي لم يحصلها يعتبر كارثة كبيرة ..الجهاز الحكومية اذا لم يقم بدورة فليرحل ..السرقة وصلت الي المليارات من بعض الحرامية حاليا بعد ان كانت في السابق سرقة للملايين.

عبد الله التميمي :الخطة التنموية ستفشل والواقع هو الهدر في المال العام.. وهذا يتضح مما بين بين ايدينا..الحكومة تترك المواطنين فريسة لديون وقروض المواطنين بعد حيلة البنوك واتفاقها علي المقترضين ..الحكومة خسرت ٨٥ الف قضية وكبدت المال العام ٩٦٠ مليون دينار فما الحاجة الي جهاز الفتوي والتشريع ..القضايا المنظورة امام القضاء حاليا ١١ الف قضية قيمتها ٥٧٥ مليون دينار ..والثلاثة.

مليارات دولار التي خصصت لاعادة تاهيل البيئة جراء الغزو تم صرف منها ما يقارب ٢٥ مليون دينار واذا لم يصرف الباقي قبل عام ٢٠٢٠ سوف يلغي هذا المبلغ ويسحب.

صالح عاشور :مجلس الامة يضع الديوان في مواجهة الحكومة وكانه خصم ولا نريد ان يكون الديوان بهذا الدور ..غياب رئيس الحكومة وبعض الوزراء عن هذه الجلسة مؤشر غير طيب بالمرة وهذا الصف الاول لا يجلس فيه سوي وزير او اثنين.

هل ذلك لانهم يشعرون بانهم محميون من محاسبة مجلس الامة؟

ما يحدث اليوم هو انهيار مؤسسات الدولة وعدم تطبيق للقانون ..الكثير من قيادي الدولة يعينون بالواسطات والمحسوبية وليس لديهم القدرة علي ادارة شؤون البلد.

لايمكن ان تستمر الملاحظات والمخالفات التي يرصدها ديوان الحاسبة والحكومة الحالية مسؤولة ..المكافات الممتازة والبونص وغيرها تصرف بالرغم ان القياديين هم من يتسببون في المخالفات المرصودة ..نريد ان تذكر الجهات الحكومية الغير متعاونة وعددها ١٦ جهة بالانتباه ..هناك مصروفات خارج الميزانية وهذه مسؤولية وزير المالية ..الحل في تعليق ميزانية الجهات الغير متعاونة مع لجنة الميزانيات البرلمانية وايضا اقرار قانون المراقبين الماليين الذي لا تريده الحكومة ..هذه الحكومة فشلت في ادارة شؤون البلد وعليها ان تستقيل وتاتي حكومة جديدة.

وزير النفط :ما اثارة الاخ صالح عاشور محل اهتمام وتنامي قيمة المشاريع المذكورة تتحمل مسؤوليتها جميعا كحكومة ومجلس ..وبالنسبة ل ٣ مليارات كتعويض عن الاضرار البيئية هي لدينا في الكويت وتم تحصيلها وهي في بنوك الكويت.

عدنان عبد الصمد :الجهات الحكومية الغير متعاونة مع لجنة الميزانيات البرلمانية هي وزارة الدفاع وزارة الخارجية ديوان الخدمة المدنية وزارة التربية وزارة الاسكان الحرس الوطني وزارة التجارة شؤون القصر ادارة الجمارك مؤسسة التامينات وزارة الاشغال.

جمال العمر :ما هو الحل عقب كل هذا الجهد؟.. اعتقد لا يوجد حل ؟..رئيس الوزراء قال كلمة طيبة من لا يتعاون من الوزراء يمشي لكن للاسف يبدوا انه لا يفلح مع هؤلاء الوزراء لا النطق السامي او كلام رئيس الحكومة او تقارير ديوان المحاسبة حتي احبط الديوان والعاملين فيه ،وذلك لان الوزراء يعلمون بانه لا محاسبة من هذا المجلس كما كان في المجالس الاولية ..جهات حكومية تتنازل عن المال العام بمجرد احكام ..هل مجلس الامة قادر علي محاسبة المقصرين ام لا ؟..اقول لنواب الامة اصبح ليس لدينا عذر اليوم ان نقوم بدورنا في الرقابة ،ومع الاسف عدد محدود من الاعضاء يمكن ان يفعلوا ادواتهم الدستورية.. نتفق اننا بحاجة الي تشريعات معينة تتيح لديوان المحاسبة الاحالة للنيابة العامة مباشرة لانه للاسف بعض المتورطين والمتجاوزين يستأنسون بالذهاب الي النيابة العامة علي اثر تقارير لجان التحقيق ..لا يجوز تعطيل المناقصات بسبب سحب العرض الاول الاقل في السعر حتي ترسي المناقصة علي صاحب العرض الثاني كفانا مسرحيات في هذا البلد ..هل يعقل ان رئيس الحكومة يسمع كل هذا الكلام وكانه ما صار شي اقول لا حول ولا قوة الا بالله.

عدنان عبد الصمد :اليوم بالقرعة تستطيع ان تستجوب اي وزير علي مخالفات وزارته ولكن ليس بالضرورة ان يكون الاستجواب هو العلاج.

وزير العدل :الحكومة حريصة علي التعاون مع المجلس الموقر وتنفيذ ملاحظات ديوان المحاسبة ..ونبحث في وزارة العدل حاليا مشروع قانون مجلس الدولة الذي يندرج تحت النيابة الادارية و هيئة قضايا الدولة ..هذا القانون سيغطي كثير الكثير من المخالفات والتجاوزات ويعمل علي الحد منها.

خليل عبد الله :غالبا هذه المخالفات الادارية تؤدي الي المخالفات المالية والوزير الذي يسكت عن هذه المخالفات اما هو متورط او غير قادر علي معالجة المخالفات ..لذلك اقترح علي الوزراء ان يقدموا استقالاتهم يوم الاحد صباحا لعدم احراج سمو رئيس الحكومة لان سمو مسؤول عن السياسات العامة للوزراء ..والوزير الذي لديه مشاكل مع متنفذين يعلمنا عليها ..اول مرة اري قيادات ديوان المحاسبة واقول لنائب رئيس ديوان المخاسبة قبل ان تحاسب وزارات الدولة نظف مؤسستك من الممارسات التي تحدث في ديوان المحاسبة ،وهذا يجعلني اشكك في تقارير ديوان المحاسبة ..في فترة من الفترات كان هناك مراقبون يعملون في هيئة الزراعة يعملون في ديوان المحاسبة اخذوا حيازات زراعية ابو عبد العزيز يقصد عادل الصرعاوي اذهب ونبش ..ديوان المحاسبة لا يفترض ان يمنح العضلات حتي ما نقدر نسيطر عليه كما حدث في هيئة مكافحة الفساد ..اكبر دلائل التمييز الواضح في ديوان المخاسبة واكبر دليل القياديين المتواجدين من ديوان المحاسبة علي المنصة حاليا هل يمتلون كل طوائف المجتمع الكويتي اكيد لا ..احد القياديين في ديوان المحاسبة دمج ادارة المخالفات المالية مع الادارة القانونية لماذا تم هذا الدمج ؟!

عبد الله الطريجي:ارقص المساس بالاخوان في ديوان المحاسبة.

..تكرار المخالفات لسنوات تتحملها الحكومات السابقة والسبب عدم اختيار الكفاءات من القياديين فبدلا من مجازاة المقصرين يرقون الي مناصب اعلي ..اغلب القضايا التي تخسرها الدولة بسبب بعض المحامين وهم معروفون يعمل معهم في مكاتبهم بعد الظهر مستشارو الدولة.

١٧٦ مليون للدولة ،والحكومة غير حريصه علي تحصيل اموالها وهناك تعيين لبعض الوافدين رغم وجود اعداد مكدسة، للمواطنين في ديوان الخدمة ينتظرون الدور بالتعيين

في احدي الجهات الحكومية موظف محكوم بخمس سنوات وفي السجن المركزي وظل راتبه يصرف لمدة ثلاث سنوات.

وايضا وافد يوقع معه عقد براتب ٢٠٠٠ دينار وهو ليس موجود في الكويت وراتبه يصرف وعندما سالنا قالوا انه في بلده يدرس ..رسالة الي الاخ عادل الصرعاوي واقول لنائب رئيس ديوان المخاسبة قبل ان تحاسب وزارات الدولة نظف مؤسستك من الممارسات التي تحدث في ديوان المحاسبة ،وهذا يجعلني اشكك في تقارير ديوان المحاسبة ..في فترة من الفترات كان هناك مراقبون يعملون في هيئة الزراعة يعملون في ديوان المحاسبة اخذوا حيازات زراعية ابو عبد العزيز يقصد عادل الصرعاوي اذهب ونبش ..ديوان المحاسبة لا يفترض ان يمنح العضلات حتي ما نقدر نسيطر عليه كما حدث في هيئة مكافحة الفساد ..اكبر دلائل التمييز الواضح في ديوان المخاسبة واكبر دليل القياديين المتواجدين من ديوان المحاسبة علي المنصة القياديين الذين انتهت مراسيمهم.

فيصل الكندري :اول مرة يتم عرض مخالفات ديوان المحاسبة بهذا الشكل فهي بادرة طيبة ومن السنن الحميدة لهذا المجلس ،ونريد ان تتعهد الحكومة بتشكيل فريق متابعة في كل وزارة لمتابعة مخالفات ديوان المحاسبة وكيفه العمل علي الغائها كما فعل وزير البلدية عيسي الكندري ..نحن لسنا دعاة ان نضع الوزراء علي المنصة لاستجوابهم نحن نريد مصلحة البلد ونحن متعاونين ..هناك ١٥ بئرا نفطيا غير مثمرة وقع وزير النفط عقودهم مع الشركات المتخصصة فمن يحاسب علي هدر المال العام ..ايضا في القطاع النفطي توقف مرفق الانتاج المبكر شمال الكويت ادي الي تاخير يومي ١٥٠ الف برميل يوميا نفطي ايام كان السعر ١٠٠ دولار.

حمدان العازمي :لماذا لا يتم محاسبة القياديين المسؤولين عن المخالفات والتجاوزات ..ما يحدث هو ترقيتهم كلا حسب نفوذه ،والسؤال لرئيس الحكومة: لماذا لا تتم المحاسبة ليؤلاء القياديين المتجاوزين والمتسببين في المخالفات ؟؟..مجلس الامة يتحمل المسؤولية كاملة لانه وافق علي الخطة بالاسس بالرغم من وجود كم المخالفات..هناك قياديون في الوزارات ،والوزراء لا يستطيعون تحويلهم الي النيابة العامة بسبب تجاوزهم بل الوزير الذي يقال يعين مستشارا ..ايضا نسال مشاريع الديوان الاميري هل تخضع لرقابة ديوان المحاسبة في ظل كم المشاريع الكبيرة التي يقوم بها الديوان الاميري ؟..ماو دور السلطة التنفيذية اذا الديوان الاميري يقوم بكم المشاريع هذه ؟..كل ما عرض اليوم من مخالفات يجعلنا نؤكد ان هذه الحكومة لا تستحق البقاء ولا تصلح لادارة البلد.

فيصل الدويسان :يشرفني ان اكون مذيعا في اذاعة الكويت ويشرفني اعجاب المغفور له الامير الشيخ جابر الاحمد ي.

ذلك لان احد الاشخاص تهكم علي بالامس عندما كنت اتحدث قائلا يتحدث وكانه في الاذاعة ..عندما شرعنا ديوان المحاسبة جعلناه بلا انياب ولا مخالب واذا اردنا منه ان يفرض صلاحياته علينا ان نمنحه العديد من التشريعات التي تعينه علي ذلك ..محامي الدولة مطلوب منه بذل عناية وليس تحقيق غاية وهناك محامون تخفي عنهم وثائق ..البوق يولد البوق عندما نري سراق المال العام خلعوا برقع الحياء فشي طبيعي ان اكثر الناس لا تخشي ..نحن بني صامت اذا صمتنا عن جرائم المال العام فنحن المسؤولين ..في وزارة البلدية يتم اخفاء مستندات ولا تخرج الا اذا دفع من يريدها ..من قال انه ذهب لاداء العمرة هو حاليا يرقص علي موسيقي السامبا.

عبد الله المعيوف :لايمكن ان تمر هذه الارقام المعروضه اليوم مليار و٨٤٠ مليون غير محصلة اذا كنا مجلس يحترم نفسه وايضا حكومة تحترم نفسها ..نحن في دولة مؤسسات نمتلك جميع ادوات الرقابة ومع ذلك لا نستطيع ايقاف هذه المخالفت ونمنع ونردع من يتعدي علي المال العام ..بعض العاملين في ديوان المحاسبة يحاربون من قبل بعض الوزراء لانهم يقومون بدورهم ..من اطلقوا علي انفسهم الغالبية في محالس سابقة لم يفعلوا شيئا ولم يتصدوا للمخالفات والتجاوزات ..هناك خلل يصل الي الخيانة فهناك من يقبض في الادارات الحكومية حتي تخسر الحكومة قضاياها ..الحكومة ليس لديها الرغبة في المحاسبة فلم تشرع بتحويل المسؤولين عن المجلس الاولبي الاسيوي وخليجي ١٦ بالرغم من ثبوت ادانه لاشخاص معينين احدثوا للكويت لويه في النشاط الرياضي.

سعدون حماد العتيبي :هناك تحرك لان تدخل الشركة صاحبة العطاء الثاني في مناقصة المطار ويتم ترسية المشروع عليها ..ديوان المحاسبة يراقب جميع المشاريع في البلد ما عدا مشاريع الديوان الاميري التي فيها كثير من الفروقات.

وهناك خمس شركات ليس غيرها هي من تاخذ مشاريع الديوان الاميري ..مشروع محكمة الفروانية ب ٨٥ مليون بينما سعر تنفيذ محكمة حولي التي مساحتها اكبر من الفروانية يبلغ ٤٨ مليون اي ما يعادل النصف ..هل الامور المالية التي تطرق اليها النائب فيصل الكندري لم تمر علي ديوان المحاسبة؟.. واطالب الاخ فيصل ان يزودنا بجميع الملاحظات علي القطاع النفطي ونقول لوزير النفط هل هناك شي خفي لم يمر علي ديوان المحاسبة.

خليل الصالح مخاطبا الرئيس مرزوق الغانم :تواضعك هذا وانت في مقعد الرئاسة يدل علي طيب الاخلاق وطيب المنشا.. وجاء هذا بعد ان اعتذر الغانم علي حدوث خطا ادي الي تاخر دور الصالح في الحديث.

خليل الصالح:خليل الصالح :في الكويت ضاعت الطاسة الكل

النواب قبيل بدء الجلسة

نقاشات نيابية